الدرس الثاني

علاقة الإدارة العامة بالعلوم الأخرى.

مما لا شك فيه أن العلوم الإنسانية متحدة في الأهداف والغايات وبالتالي فإنها تتلاقى في العديد من المجالات فيما يشكل المعرفة الإنسانية الكلية ولكن مع احتفاظ كل حقل من حقول المعرفة بذاتيته وخصائصه المميزة، وعليه فإن الإدارة العامة شأنها في ذلك شأن باقي العلوم المعرفية لابد وأن تتلاقى وتتقاطع مع العلوم الأخرى في بعض القواسم المشتركة، ونظراً لتعدد هذه الدوائر فإننا سنتناول أهم نقاط الالتقاء بين الإدارة العامة والعلوم الأخرى باختصار شديد يتواءم مع المساحة المتاحة لذلك كما يلي [1]:

1 .العلاقة بين الإدارة العامة والسياسة:

إن الإدارة العامة وثيقة الصلة بالسياسة حيث تعتبر أحد أدوات السياسة، وهي نظاماً فرعياً في إطار النظام السياسي ومن هنا يكون من الصعب الحديث في مجال الإدارة العامة دون أن يتأثر الحديث بدرجة أو بأخرى بالحديث عن السياسة.

ومما لا شك فيه أن الإدارة العامة أصبحت في كثير من الأحيان بحكم الواقع والظروف تتعدى مجرد أن تقوم بتنفيذ السياسة العامة لتلعب دوراً مهماً، استشارياً غالباً وتقريرياً أحياناً فيما يتعلق بوضع هذه السياسة ورسمها. الأمر الذي أصبح يبرز الإدارة كحقل ذو أهمية بالغة في مجال الحياة السياسية العامة.

2. العلاقة بين الإدارة العامة وإدارة الأعمال .

لقد أدت الأبحاث التي تمت في الإدارة العامة وإدارة الأعمال إلى التأكيد على الاختلاف بين هذين الحقلين من المعرفة، وتمثلت أهم محاور الاختلاف فيما يلي:

أ- أن الإدارة العامة ترتبط بالقطاع الحكومي وبتنفيذ السياسة العامة، أما الإدارة الخاصة فترتبط بالنشاطات الفردية أو الجماعية الخاصة المتعلقة بقطاع الأعمال الخاص وتخضع بالدرجة الأساسية إلى ظروف السوق.

ب– أن الإدارة العامة ترتبط بوظيفة الخدمات العامة (قطاع الخدمات) بالدرجة الأساسية، فيما ترتبط وظيفة الإدارة الخاصة بالقطاع الصناعي أو الزراعي أو التجاري الذي يتسم بالصفة التجارية البحتة غالباً.

---

[1] – محمد عبد المعطي عساف، **مبادئ في الادارة العامة**، عمان: دار زهران للنشر والتوزيع. 2012. ص 31.

ج– إن الإدارة العامة تستهدف تحقيق المنفعة العامة دون استهداف الربح في مقابل ذلك، أما الإدارة الخاصة فهدفها المنافع الخاص وذلك عن طريق السعي للحصول على أكبر ربح ممكن.

د– تقوم الإدارة العامة غالباً على أساس ديمومة الوظيفة العامة، أما الإدارة الخاصة فلا تقوم على ذلك وتظل الوظائف فيها ذات طابع مؤقت وتعاقدي.

هـ– إن الإدارة العامة تقوى وتزدهر في ظل مناخ التعاون والمشاركة العامة، أما الإدارة الخاصة فتفترض مناخ المنافسة وربما الاحتكار كأساس لازدهارها.

3. علاقة الإدارة العامة بعلم الاجتماع:

تعتبر الإدارة العامة نشاط اجتماعي بالأساس يستهدف غايات معينة لا يمكن تحقيقها دون تفهم أجهزتها للبيئة التي تعمل بها، وان معظم المشكلات تهدف إلى دراسة الفرد والجماعات الإنسانية كأجزاء من المجتمع تؤثر في البيئة وتتأثر بها. ولما كانت الإدارة العامة تمارس نشاطها من خلال الفرد والجماعة فإنها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بعلم الاجتماع، فهو الذي يمد الإدارة العامة بأنواع متعددة من الدراسات مثل التقسيمات المختلفة للمجتمع والجماعة والتنظيم والبيئة كما يغذيها بمفاهيم التعاون الإنساني وعلاقات العمل بين الجماعات المختلفة.

4. علاقة الإدارة العامة بعلم النفس:

إن الوظيفة والبيئة الوظيفية وعلاقات التنظيم الإداري والعلاقات الإنسانية والخدمات الاجتماعية وغيرها تلعب دوراً فعالاً في التأثير على المشاعر والانطباعات التي يكونها الموظف أثناء عمله في الوظيفة، ولقد قدم علم النفس للإدارة العامة مفاهيم متعددة كمفاهيم القيادة والقيام بالأدوار وقياس الكفاءة وأسباب التخلف أو التقدم بين الإداريين واختبارات التوظيف والتدريب ونظام الحوافز وبواعث السلوك الإداري وغيرها.

وعليه فقد أسهم علم النفس في بحث العوامل السلوكية في التنظيم الإداري وكذلك الجوانب الإنسانية في القائمين على الإدارة.

5. علاقة الإدارة العامة بالقانون:

تعود الصلة بين الإدارة العامة والقانون العام في أن الإدارة العامة تعتبر جزء مكمل للدراسات القانونية الإدارية التي تضمها فروع القانون العام وعلى وجه الخصوص القانون الإداري، وتعود الصلة بين علم الإدارة العامة والقانون الإداري إلى أن كليهما يتخذ من الإدارة مجالاً لدراستين، مع الفارق الأساسي من أن الأول يركز على النواحي الفنية والتنفيذية من الإدارة في حين أن الثاني يهتم بالنواحي القانونية منها.

6. العلاقة بين الإدارة العامة والاقتصاد:

إن العلاقة بين الإدارة العامة والاقتصاد تمثل علاقة ذات أهمية خاصة، حيث يقع على عاتق الإدارة العامة النهوض بتحقيق التنمية الاقتصادية بصورة خاصة، والتنمية الشاملة بصورة عامة. ومن ثم فإن دراسة مشكلات التنمية الاقتصادية يقع جانب كبير منها داخل نطاق دراسة الإدارة العامة، بل أن هناك موضوعات مشتركة بين الإدارة العامة والاقتصاد مثل الميزانية والحساب الختامي والمالية العامة. كما أن الإمكانات الاقتصادية ووفرتها تؤثر في اختيار الموظفين الأكفاء وتحديد رواتبهم والاستعانة بالخبرات الوطنية وغير الوطنية والتقنية الحديثة. [2]

7- الادارة العامة والسياسة العامة:

من الواضح أن الارتباط بين الادارة العامة والسياسة، فالإدارة العامة تنفيذ للسياسة العامة للدولة، إلاّ أننا نرى هذا التركيز الشديد على الارتباط بين الإدارة العامة والسياسة قد تنتج عن احتمال ذكر دور المنظمات الخاصة في تنفيذ جانب من السياسة العامة في أحيان كثيرة.

ويبرز هذا الدور الدّول الاشتراكية التي تأخذ ببعض المبادئ الاشتراكية حيث تشارك المؤسسات الخاصة في تنفيذ خطط التنمية التير ترسمها الدولة بجانب القطاع العام الذي يقوم بالدور الرئيسي في تحقيق هذه الخطط كما أن العلاقة تظهر من خلال الترابط المتين بين الادارة والنظام السياسي، القائم في أي بلد إذ يجعلها في نواح عديدة صورة عنه بمعنى إذا تعرفنا على طبيعة النظام السياسي، نتعرف مباشرة على طبيعة الادارة في ذلك النظام.

ويرى البعض أن أهمية الإدارة ازدادت بحيث أصبحت العمود الفقري لكل نظام سياسي (**بوحوش**) ،وذلك لتزايد عدد التكنوقراط ومعرفتهم بالقوانين والاجراءات المتعلقة بالعمل واستقرارهم الاداري.

وتتجلى أهمية هذه العلاقة كذلك في:

.الإدارة العامة والسلطة التنفيذية (الاعمال الحكومية والادارية).

هناك اتجاه يرى أنه داخل السلطة التنفيذية يجب التفرقة بين الأعمال الحكومية للسلطة التنفيذية والاعمال الادارية لها، وبذلك فالإدارة العامة تقتصر على الجانب الإداري من أعمال السلطة التنفيذية أي القيام بتنفيذ السياسة العامة.

ومن جهة أخرى، لا يمكن الفصل بين عمليتي وضع السياسة العامة للدولة وتنفيذ هذه السياسة، لأنه في الواقع العلمي نجد أن هناك ارتباطا وتداخل وتشابك بين المرحلتين.

---

[2]- سعود النمر وآخرون، **الادارة العامة: الأسس والوظائف** ،الرياض: مكتبة الشقري للنشر والتوزيع، 2016، ص 24.

كما أن علم الإدارة ينظر إلى الوزراء على أنهم يشتركون في وضع السياسة العامة، للدولة من ناحية، ويقومون من ناحية أخرى بإدارة الجهاز الاداري للدولة، كل في نطاق وزارته، بمعنى أن الادارة العامة تنصب على السلطة التنفيذية يشتقها الحكومي والاداري، لأن مجال تطبيقيها هو الجهاز الإداري للدولة واصطلاح الجهاز الاداري في حقيقته يشمل السلطتين معا، السلطة التي تحدد الأهداف وترسم السياسة العامة وتصنع البرامج العامة للدولة والسلطة التي تتولى تحقيق هذه الأهداف وتنفيذ تلك السياسة العامة

فوظيفة الادارة العامة لا تتوقف على التنفيذ فقط كما ذهب إلى ذلك P. Appleby في كتابه "السياسة والادارة" مبرزا التداخل بين وضع السياسات وتنفيذها "الادارة العامة هي عملية وضع وتنفيذ وتقييم وتعديل السياسات"

. ديمقراطية الادارة:

يظهر تفتح الادارة من خلال استجابتها لرغبات الشعب وتتوقف على نوع الحكم ومدى رغبة القيادة في اشراك المواطنين في تحمل المسؤولية وابقاء المؤسسات خاضعة للرقابة الشعبية ،ويلاحظ أن المجتمعات التي توجد فيها أنظمة مركزية وتستعين حكوماتها بجهاز إداري لممارسة سلطاتها المطلقة تجمع قادتها ما بين الوظائف السياسية والادارية، فالتمييز بين السلطات والوظائف ينعدم[3].

أما في الانظمة السياسية المفتوحة التي تفصل جانب الوظائف السياسية والأنظمة ،فإن النفوذ في المجتمع موزع بين الأفراد والمنظمات الاجتماعية وذلك وفقا لمؤهلاتهم ونشاطاتهم، كما أن الجهاز الاداري يخضع للمراقبة القانونية وليس للمراقبة الشخصية للحاكم.

[3]- محمد صقر عاشور، **الادارة العامة: مدخل بيئي مقارن**. القاهرة: دار النهضة العربية،1979،ص 125.